المحاضرة الثانية

علم الاجتماع التطبيقي ونشأته :

- ان علم الاجتماع التطبيقي ما زال حديث النشأ ة، وعدد الباحثين في هذا الحقل قليل بالمقارنة كما ونوعا مع عدد الباحثين في ميادين أخرى كحقل السكان والاسرة والجريمة والحضري.

- وعليه فمن السابق لوانه مطالبة علم الاجتماع التطبيقي بإرساء قواعد تنظيرية لبناء نظرية خاصة أو منهجية بالتطبيقي.

لكن يمكن القول بأن هناقاسم مشترك بين العام والتطبيقي في كون كل منهما يتناول دراسة المشكلات الاجتماعية، والوصول إلى حلول لها والفرق الجوهري بينهما هو أن علم الاجتماع التطبيقي يذهب إلى أصحاب القرار ليقدم لهم توصياته، أو أن أصحاب القرار يتكفلون بالدعم المالي لدراسة المشكلة والاستفادة من توصياتها في سياستهم الاجتماعية أما علم الاجتماع العام فلا يوصل توصياته إلى أصحاب النفوذ ومتخذي القرار بل يسعى لبناء الثقافة السوسيولوجية أو المعرفة الاجتماعية.

كما يشترك العام مع علم الاجتماع التطبيقي بالتطبيق الميداني:

- إذ ينزل كلاهما إلى ميدان الظاهرة أوالمشكلة المدروسة لمعرفة مكنوناتها وتغذية النظرية الاجتماعية.

- حيث يرفد التطبيقي علم الاجتماع العام بنتائج جديدة ويستلم منه مفاهيم ونظريات أساسية يمكن الاستفادة منها بالتفسير والتحليل.

- ويطرح علم الاجتماع العام التباينات والتشابهات المستجدة في ميادين الأحداث التي لا يستطيع الوصول إليها أو يستطيع ولكن ببطء كبير.

- على عكس علم الاجتماع التطبيقي الذي يستطيع جلب مثل هذه النتائج بسرعة وهذا ما حصل في دراسة ظاهرة الفقر مثلا والتدرج الوظيفي الذي أفاد علم الاجتماع العام في إعادة صياغة نظريته في التدرج الاجتماعي.

- كذلك هناك اعتماد كبير لعلم الاجتماع العام على نتائج البحوث التطبيقية من حيث كشفها النقاب عن العديد من المشاكل المهملة والمتروكة من قبل علم الاجتماع العام والتي لا يعيرها اهتمام اا مثل عدم المساواة بين المواطنين في الحقوق أو إهمال المناطق الفقيرة دون دراستها.

- م علم الاجتماع التطبيقي ويدرسها ويقدم نتائجها لعلم الاجتماع العام، وهنا تتجلى حاجة العام للتطبيقي، إنما هذا لا يعني استقلال التطبيقي عن العام بشكل مطلق، لأن الفرع لا ينفصل عن الأصل، ولا يستطيع إنكاره.

هناك إذن ترابط عضوي بينهما.

- فالعام يعتمد على التطبيقي في تقديم نتائجه الجديدة ليدعم بها نظرياته. وبذلك يقدم له الرؤى والنظرية التي يحتاجها، فهي عملية تبادلية بين النظرية والتطبيق.

- وبناء على ذلك لا يمكن إهمال علم الاجتماع التطبيقي لأنه يمثل خطوة علمية في تجسيرأحداث الواقع الاجتماعي بأصحاب النفوذ في المؤسسات الاجتماعية والمجتمع عبر أدواره التخصصية المتنوعة.

هل علاقة التطبيقي بالعام وليدة اليوم أم لها تاريخ قديم في ميدان المعرفة الاجتماعية؟

إن علاقة النظرية بالتطبيق في علم الاجتماع ليست وليدة الساعة، بل قديمة وقد شغلت حيز اا كبير اا في تفكيرعلماء الاجتماع منذ نشوء علمهم، وامتدت إلى الآن، متخذة شكلا ا جديدااا، وذلك بسبب:

- حاجة المجتمع الحديث وما آلت إليه من اهتمامات جديدة في سوق العمل الاجتماعي والاقتصادي

- إضافة إلى المشاكل المستجدة في الأسرة وتفشي الفساد الإداري وتزايد التفكك الأسري والتنظيمي والفردي التي أحدثتها التطورات الالكترونية في مجال الاتصالات المعلوماتية. إذن بات هناك حاجة ماسة وضرورية لدراسة هذه الأحداث الاجتماعية الجزئية.

- مع تزايد هذه الحالات انتعشت روح التيار التطبيقي في علم الاجتماع، فذهبت لإنشاء تخصص دقيق بالتطبيق العملي، مع الاحتفاظ بربطه بالعام الذي كرس جهده لمتابعة المعرفة لخدمة أغراضه وأهدافه وتطلعاته.

في حين ذهب علم الاجتماع التطبيقي في بداية نشوئه إلى إرساء قواعد لتحديد هويته وطابعها في حل المشكلات الاجتماعية وإزالتها من المجتمع.

-طبع اا لم تخلق هذه الحالة منافسة بينهما حول أدوارهما على المسرح الأكاديمي والمعرفي.

فالعام يمثل النظري الصرف، وعلم الاجتماع التطبيقي يمثل الجانب العملي الميداني.

ما هي انعكاسات الاختلافات بين علم الاجتماع التطبيقي وعلم الاجتماع العام؟

برز عدد من علماء الاجتماع أمثال رايت ميلز وجولدنر الذين انتقدوا علم الاجتماع العام بوصفه علماً تقليدياً بدعوى أنه:

علم يتضمن معلومات سطحية وبحاجة إلى الاختبار والبرهنة، وأن الجهد الذي بذله العلماء لوضع نظرياتهم كان مضيعة للوقت. وأنه لا يقدم برامجاً، وأن بحوثه ودراساته كانت نظرية بحتة كالعلوم الصرفة .

ولم يتوقف النقد عند هذا الحد النظري، بل وجه علماء الاجتماع العام انتقادات كثيرة لعلم الاجتماع التطبيقي، فطرح دينزن عام ١٩٧٠ بعض النقاط وتتلخص بما يلي:

- آليات علماء الاجتماع التطبيقي المنهجية غير قادرة على ضبط الأحداث الاجتماعية نتائج عملهم التطبيقي لم تساهم في بناء حقل معرفي متخصص

- بحوثهم التطبيقية هي معلومات تراكمية تساعد على تقييم الأحداث وتنتهي ببرامج تبريرية ذات نتائج ظرفيةبحوثهم التطبيقية هي معلومات تراكمية تساعد على تقييم الأحداث وتنتهي ببرامج تبريرية ذات نتائج ظرفية يميلون لمناصرة ودعم أصحاب النفوذ أكثر من نقدهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

- لكن هذه الانتقادات لم تصل إلى حد الصراع بينهما لأنهما يلعبان دوران مكملان لإدماج اختصاصات علم الاجتماع بعلم واحد هو ''علم الاجتماع'' الذي يزيل كل الحواجز بين حقوله وتخصصاته، بمعنى دمج علم الاجتماع التطبيقي بالنظري في دور واحد هو الدور العلمي لتقديم فائدة إيجابية لعلم الاجتماع ، ورفد المعرفة العلمية بأفكار أساسية.

- أما علم الاجتماع التطبيقي فيقدم حلولاً وتوصيات للمشاكل الاجتماعية ليس فقط للمتخصصين فيه بل لأصحاب النفوذ والقرار وصناع السياسة الاجتماعية أولاً ومن ثم للمواطن والقارئ غير المختص. وهذا يفيد بأن فائدة علم الاجتماع التطبيقي ينتفع بها من هم خارج التخصص أكثر ممن في داخله، لأنه يمس حياتهم العامة والخاصة، لكن هذا لا يثري الحياة الثقافية. بمعنى أنه يرفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة أكثر من المتعمقين في الفلسفة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية والفكر الاجتماعي.

وقد طرح عالم الاجتماع الأمريكي مارفن أولسن فهم ا وسطي ا يجمع بين أعمال النظري والتطبيقي من أجل تكامل علم الاجتماع وتماسكه، ويتلخص بالتالي:

- يتم اختيار موضوعات للبحث والدراسة من خلال نقد المشكلة

- البدء بدراسة مسحية للمعلومات النظرية للمشكلة تنظيم المعلومات والبيانات المكونة من أجل تبويبها وتسلسلها

- وضع ملخصات تضم الإطار النظري وبرامج للعمل

- كتابة صفحات محدودة عن أهمية الموضوع تقدم لمجلس مختص كقسم علم الاجتماع.

يرى مارفن أنه لا ضرورة للتمييز بين علم الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي لأن كلاهما يحققا الهدفين النظري والعملي.

- بيد أن متطلبات العمل وتوقعات الدور الذي تمارسه الدورات التدريبية والتدريسية هي التي خلقت مثل هذا الفصل المفتعل.

- وصفوة القول أن علم الاجتماع التطبيقي جزء لا يتجزأ من الاجتماع العام، فهو متفرع عنه، ويستقي منه منهجه ويشترك معه في دراسة مواضيع واحدة.

- إنما الفرق الجوهري بينهما هو أن هدف العام هو إثراء المعرفة الاجتماعية والعلم دون الاهتمام بمصالح أصحاب النفوذ والقرار وتطويع نتائجه لرغبتهم في رسم السياسة الاجتماعية.

علم الاجتماع العام ليس علم تنفيذي بل علم تشخيصي، يشخص أمراض المجتمع، أما علاجها فيرجع إلى المنفذين للسياسة الاجتماعية وهم أصحاب القرار والنفوذ.

بينما علم الاجتماع التطبيقي فإنه علم تشخيصي وتنفيذي من خلال التعرف على مطالب السياسة الاجتماعية، وتحقيق رغبة أصحاب القرار وتوفيقها مع احتياجات المجتمع، بعيدا أحيانا عن الموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي..

اقباس مدق ضعب ءاملع عامتجلا تلاح تطبيقية في الأبحاث التي درسوها لكن بهدف بناء نظرياتهم الاجتماعية وليس خدمة لجهات متسلطة في القرار أمثال ماركس – أنجلز- أوغست كونت- أميل دوركهايم الانتحار.

-أما ماكس فيبر الألماني فلم يكن راضي ااعن النظر لعلم الاجتماع بأنه علم تطبيقي. وعليه يمكن التحدث عن بعض أهم معايير ومقاييس علم الاجتماع العلمية وتتلخص بالتالي:

استخدام آليات المنهج البحثي في استقراء الواقع الحي تفسير وتحليل النتائج تأطير النتائج بإطار نظري ومفاهيم سوسيولوجية معتمدة بالنظريات تقديم التوصيات بعيداً عن المحاباة أو المجاراة لأصحاب المصالح وصناع السياسة الاجتماعية أي الالتزام بالموضوعية العلمية والحياد الأخلاقي ذكرنا بأن هناك قواسم مشتركة بين الاجتماع العام وعلم الاجتماع التطبيقي أهمها:

- المشكلات الاجتماعية
- التغيرالاجتماعي
- التطبيقات الميدانية
- مسوحات قياس الرأي العام ومواقفه

لكن التمايز العلمي بينهما أساسي لكي يتحدد طابع علم الاجتماع التطبيقي المتمثل في مهمته وهدفه وليس باستقلاله وانفصاله عن العام، فالتطبيقي متفرع عن علم الاجتماع الأكاديمي ويعمل ضمن حدوده العامة .

<u>فقد تمثلت ميزات التطبيقي بما يلي:</u>

مساهمة الباحثين التطبيقيين في صناعة السياسة الاجتماعية

- تقديم مقترحات لحل المشكلات الاجتماعية
- تقديم منفعة معرفية متخصصة
- رفد الثقافة الاجتماعية المعاصرة والأجيال الصاعدة بالتحولات والتطورات الحياتية
- يمثل علم تشخيصي وتنفيذي بآن واحد

لماذا لم يظهر علم الاجتماع التطبيقي منذ نشأة علم الاجتماع العام لاسيما وأن مواضيعهما مشتركة ومنهجهما واحد؟

-الجواب هو أن علم الاجتماع التطبيقي مرتبط بالممارسات الإحصائية والرقمية- الكمية، وهذه لم تظهر إلا بعد استخدام دوائر الحكومة للسجلات الإحصائية التي كانوا يحتاجونها لمعرفة مثلا ا عدد الولادات –الوفيات- الأيدي العاملة- الدخول المالية- أي بعد نشأة علم الاجتماع العام في القرن التاسع عشر وتحديد اا بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك بسبب تسارع الأحداث المتغيرة التي أحدثتها التطورات التكنولوجية الحديثة.

إن علم الاجتماع التطبيقي لا يهدد موضوعية الاجتماع العام ولا منهجيته.

والسبب في عدم استفادته من معطيات ومفاهيم ونظريات علم الاجتماع يرجع إلى :

- عدم استيعاب وتفهم الباحث الاجتماعي للنظرية السوسيولوجية، لأنه ليس كل باحث اجتماعي يلم كفاية بنظريات علم الاجتماع

- وحتى إذا كان ملم اا بها، فقد يكون عاجز اا عن توظيف مفاهيمها ومصطلحاتها

- وقد يكون مستجيب اا لسوق العمل الذي لا يستفيد من مكونات النظرية السوسيولوجية بقدر استفادته من تشخيص المشكلات وكيفية حلها.

ما هي الأوجه التي مارسها بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الحديث، وأثرت على سيرة علم الاجتماع وتطوره بين العلوم الإنسانية؟

لقد شكل تعصب المنظر ين الاجتماعيين لحكامهم على أعملهم ومواقفهم تخلف ا انتظير ا ي في علم الاجتماع ، أدى الى عقبات كثيرة، تكشف عن ذاتية مطلقة لنهم أرادوا تعميم أطرهم المرجعية في تفسير وتحليل الظاهر أو المشكلات الاجتماعية

من أوجه يعتقد بأ نه بعيد عن الموضوعية والحياد ا لخلاقي العلمي. وقد تمثل هذا التخلف في أربع أدلة :

- التعميم
- الإنكار
- الدفاع المطلق
- النقد

الدفاع المطلق:

أي دفاع المنظرين عن نقائص عملهم الفكري أو التنظيري أو النظرية التي يتبنونها من خلال نقد الآخرين الذين كشفوا نقائصهم وهذا يعني با لساس تبرير مقصود وهروب من تحمل أخطائهم.

التعميم:

أي اس تخدام المنظر عمله أو انتاجه التنظيري كسس مطلقة في تفسير وتحليل كافة الوقائع والظواهر والمشكلات الاجتماعية . وقد ساق لنا المنظر ا لمريكي المعاصر ليون ورشي عدة أمثلة على هذه الخاصية المتخلفة عند بعض المنظرين الاجتماعيين ا لامريكان والاوربيين.

أمثلة على هذه الخاصية المتخلفة عند بعض المنظرين الاجتماعيين الامريكان والاوربيين منها ادعاء تالكوت بارسونز بأن عمله النظري حول الفعل الاجتماعي عام ١٩٣٧ هو الوحيد الذي يس تطيع أن يدرس الواقع الاجتماعي ، ولكن بعد أن وجد ادعاءه هذا قد فشل عدّل فيه عام ١٩٤٥ وقال بأ ن نظريته في الفعل الاجتماعي تمثل الطريق الوحيد للنظرية العامة في علم الاجتماع.

وهناك صورة أخرى تمثل التعميم وهي أن بعض المنظرين الاجتماعين يحددون حقول معارفهم من خلال نظريتهم فقط أمثال جورج لندنبرك وجورج هومنز وروبرت بليز وستيوارت داد.

فقد جمع هومنز الوظيفية والبنائية في نظريته الس يكولوجية واعتبر الوظيفية الطريق الوحيد للوصول الى نظريته .

ا لنكار:

أي ا لهمل المقصود من قبل المنظر بوجود أعمل فكرية خلاقة في مجال التنظير الاجتماعي لنها تمثل وجهة نظره أو كونها تتعارض مع نتائج أعمله أو ل تمثل فكره.

مثال على ذلك، انكار المنظر الروسي المعاصر س.ب. بوبوف اسهام أوجست كونت في تأ سيس علم الاجتماع وارجع تأ سيسه الى كارل ماركس وفردريك انجلز واعتبرهم هم اللذان فسرا وعمم المادية لول مرة على شرح الظواهر الاجتماعية.

النقد :

أي رصد الجوانب السلبية فقط لنتاجات و أعمل علمية ونظرية تشكل أو تصور الوجه الثاني أوالمعاكس لوجهة نظر الناقد أو فكر أحد أعمل المفكرين لكونها مخالفة أو متعارضة لعمل المنظر الناقد.

ويندرج تحت هذه الصفة ثلاثة أنواع من النقد:

ا لول نقد ابتزازي ، أي اس تجلاء الجوانب السلبية والانتفاع منها في التنظير.

والنوع الثاني من النقد نسميه "بالنقد المتميز"أي المنطلق من الجانب المضاد في رصد ا لحداث التي ل تحملها النظرية.

أي عن المجتمع ويسمى الباحثون الاجتماعيون البرجوازيون هذا البحث بالبحث التجريبي نظرا ا لنهم ينطلقون فيه من التجربة ويعتمدون على الوقائع وقد تؤدي بهذه الطريقة كطريقة علمية صارمة ل تخضع لتأ ثير ايدولوجية ما أو فلسفة.

النوع الثالث من النقد اسميناه بالنقد المغالط الذي ليكشف سلبيات النظرية ، بل يطرح أآراء مغلوطة ويحاسب ويقاضي النظرية على أساس ذاك الغلط ، في تقديرنا ان هذا التفرع والتشعب ل يشكل خطرا ا أو نقيصة علمية بل تنوع ا ا ثر ا ي بسبب تنوع وتعقد الحياة الاجتماعية وتضمنها لعداد كثيرة من المتغيرات المؤثرة على الحدث

الاجتماعي الواحد وهذا يتطلب التفرع بيد أنه لم يصل الى الستة عشر فرع ا ا في الوقت الراهن و أن العدد مئة فرع ماهو ال ضرب من المبالغة المهولة للعدد الحقيقي.

هي هذه ا لوجه ا لربعة التي مارسها بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الحديث ممثلة تخلف ا ا ثقافي ا ا مؤثرا على سيرة علم الاجتماع وتطوره بين العلوم الانسانية ا لخرى.